

حكايكا

تلاعب في مناقصات مؤسسة الحبوب

مجلس محافظة الحسكة يطالب وزارة المالية بحل مشكلة رواتب العاملين في كهرباء ومياه الحسكة

الحسكة- دحام السلطان

أشار محافظ الحسكة جايز حمود الموسى خلال اجتماع مجلس المحافظة في يومه الأول من دورته العادية الأولى للعام الجاري ٢٠١٧: إلى أنه كان هناك تلاعب واضح وملحوس في عملية المناقصات التي كانت تجري في مؤسسة الحبوب، وفي مادة الخميرة الخاصة بعمل المخازن الحكومية المنتجة للبرغيف.

وقال: استطعن أن نوّفر على الدولة ٣ ملايين في الحبوب وه ملايين في خميرة الخبز، بعد أن بترنا يد التجار القراصنة، وقطعنا دابر المتلاعبين بالمناقصات، الذين أرادوا نهب مقدرات اقتصاد البلد بدلاً من دعمه والوقوف إلى جانبه!. ونوه المحافظ إلى أنه تم إنهاء عملية المسطرة التي كانت متفشية في موضوع السفر بالطيران من الحسكة إلى دمشق، مبيّناً أن الحل في الطريق بشأن السفر من دمشق إلى الحسكة بعد الوعد التي تلقيناها من وزير النقل لنبد موظفين من المحافظة لذلك، بغية تسهيل مهمة حجز المسافرين إلى المحافظة عن طريق مطار دمشق الدولي بالطيران العسكري.

مؤكداً ضرورة توحيد الرؤى والأفكار في طرح وضرة التعاون بيدا بيد لحلحلة الوطن والمواطن والارتقاء بصيغة ومستوى التوصيات الخاصة بالأداء الخدمي والمعيشي في المحافظة قبل وصولها إلى المركز.

وقال رئيس مجلس محافظة الحسكة الدكتور عابد حمدان الزاب: طالبنا كبيرة الوحدة وورثنا من خلال الموقع الذي نحن فيه، المطالبة دائماً والمتابعة لما فيه مصلحة الوطن والمواطن، مشيراً إلى حالة الارتياح التي تحققت في المحافظة بشكل مغاير عن السابق، نتيجة لانخفاض أسعار عدد من المواد السالعة، وإلى جودة رفيف الخبز ومسألة السفر الطيران من المحافظة، وفاعلية دور المؤسسة السلطوية في المحافظة، مؤكداً ضرورة وضع حد للنسب والإهمال الإداري في مديرية مال القامشلي، من حيث عدم الالتزام بالادوام الرسمي الذي انعكس سلباً على عملية تسديد المواطنين لالتزاماتهم المالية تجاه خزينة الدولة!. وأكد المهم من مطالب أعضاء المجلس، بالسعي مع وزارة المالية لتحويل كتلة مالية إلى مديرية المالية

٤٨ ٪ نسبة العجز في المياه المنتجة لسد احتياجات درعا

درعا- الوطن

ذكر مدير عام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بدرعا المهندس محمد المسألة أن هناك استقراراً في واقع مياه الشرب بشكل عام على مستوى المحافظة وخاصة في مدينة درعا، وانتظماً في عملية ضخ المياه من المصادر الرئيسية في المنطقة الغربية من المحافظة، وتؤمّن المؤسسة حالياً كمية ١٠٩ آلاف متر مكعب في اليوم من احتياجات المحافظة إلى مياه الشرب البالغة ١٥٢ ألف متر مكعب، وذلك بنسبة عجز ٢٨ ٪ ناتجة عن اعتداءات المجموعات المسلحة في المناطق الساخنة على خطوط وشبكات مياه الشرب وخطوط الكهرباء المغذية لمشاريع المياه، وتبلغ حصة الفرد من المياه حالياً ٩١ لتراً في اليوم وهي كمية جيدة وخاصة ضمن الظروف الحالية التي تمر بها المحافظة، وأشار مدير المؤسسة إلى أن نبع مياه المزيريب كان قد تعرض في وقت سابق لارتفاع نسبة العكارة في مياهه نتيجة انخفاض منسوب المياه في النبع وتوقف المشروع عن الضخ المطلوبة، ومن أجل تلاقي ذلك وتحسين واقع النبع تم بالتعاون مع فرع درعا لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري تركيب ٣ مجموعات ضخ غاطسة بقدرة ١٦٠ مترًا مكعباً في الساعة لكل مجموعة، وهذا المشروع حيوي جداً إذ يفيد ١١٦ ألف نسمة تروم على مناطق مدينة درعا وريفها، كما جرى تركيب اثنتين من مجموعات الضخ الغاطسة بقدرة ٢٥ مترًا مكعباً في الساعة لكل واحدة لصلحة بجاز الحشابي جنوب مدينة درعا من أجل إرواء حي سجنه وحي المنشية في مدينة درعا بالماء. تجدر الإشارة إلى أن استقرار واقع مياه الشرب مؤخراً في مدينة درعا لاقى استحسان الأهالي، علماً أن من عوامل الاستقرار إضافة إلى انتظام عمليات الضخ وفق البرامج المحددة لها تقريباً انخفاض الاستهلاك خلال فصل الشتاء وتراجع التعديات على خطوط الجبر الرئيسية في المناطق الساخنة التي كانت تحدث في فصل الصيف لمياه المزروعات، مع الإشارة إلى أن كميات المياه المنتجة في المنطقة لا تكون كافية إذا ما اقتربت بوعي المواطنين بضرورة الترشيد في استخدامها والحد قدر الإمكان من هدرها لتغطي احتياجات جميع السكان بالحدود المقبولة.

المحافظ: وضعنا حداً لتجار القراصنة ورسدنا المتلاعبين

بالحفاظة لحل مشكلة رواتب العاملين في مؤسستي الكهرباء والمياه الذين تعتمد رواتبهم على الجباية، وحل مشكلة نقل التجهيزات والمعدات اللازمة لعمل مديرية الاتصالات عبر الشحن الجوي، وتفعيل دور الرقابة على أسعار كهرباء الأمبيرات التي أرهقت المواطن من أصحاب المولدات الخاصة، ونقل برید المؤسسات الحكومية بين المحافظات عبر النقل الجوي، وإعادة العمل بتفعيل دور مصرف التوفير لنج القروض اللازمة لذوي الدخل المحدود، كما أكدت المطالب منح الفلاحين المتضررين الذين تعرضت ممتلكاتهم للسرقة والنهب من المجموعات الإرهابية ومنحهم التعويض اللازم أسوة بمتضرري العقارات والممتلكات الخاصة الأخرى، وإعادة النظر بإحصاء أعداد قطعان الثروة الحيوانية الغائب عن العمل الفعلي منذ ٤ سنوات لانتفاء من الإحصاءات الوهمية، وما يترتب عليها من وهم في توزيع المواد العلفية على المربين بشكل الصحيح؛ ومنح فلاحي المحافظة المبيدات اللازمة لمكافحة فآر الحقل، واقتراح نقل ملكية أراضي أملاك الدولة تقيلاً نهائياً على الفلاحين أسوة بالمحافظات الأخرى، وإلزام الأطباء والمخبريين باستلام إحالات العاملين بالدولة والمطالبة بتأمين الأدوية اللازمة وضبط أسعار الدواء والعقوصات العائدة لهم، وتأمين مولدات كهربائية لمشروعات المياه في الأرياف، وتأمين فرص عمل لأبناء المنطقة الجنوبية وقرى جنوب الرد لتقشي البطالة بينهم وتوزيع الإعانات اللازمة لهم من السبل الغذائية، وتثبيت المعلمين الوكلاء من ذوي الخبرة والكفاءة وضرورة الإسراع بتأهيل وصيانة المدارس.

فساد ورشاشى وحسوبيات واستغلال للوظيفة وتجاوزات بالجملة في مديرية مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق. والبيكم الحكاية من البداية. تقول المعلومات التي وردت إلى «الوطن»: إن هناك تجاوزات كبيرة في مراكز خدمة المواطن وبغية التأكد من مدى دقة هذه المعلومات والتحقق من مصداقيتها اتبعتنا الطريقة الأصولية من خلال مديرية الصحافة والإعلام في محافظة دمشق لإجراء حوار مع مديرية مراكز خدمة المواطن، وهنا لابد أن نسجل لمديرية الصحافة والإعلام في محافظة دمشق لأنها تقدم لنا دائماً كل التسهيلات لحفظ على المادة الصحفية المطلوبة. بعد أن قدمنا طلب إجراء الحوار مع كتاب المراكز وموافقة المحافظ عليه كما حصلنا من مكتب مديرية الصحافة والإعلام رقم ١٠٥٨٨٧/١٠ وتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨ لم تلق أي جواب ولم يتم تحديد موعد. وبناء على طلب مديرية الصحافة والإعلام من خلال اتصال هاتفي معنا لتقديم الحوار والأسئلة مكتوبة قمنا بذلك علماً أن العناوين التي ذكرناها لا يمكن الإجابة عنها من خلال أسئلة وأجوبة وتحتاج إلى حوار ومواجهة بيننا وبين مديرية مراكز خدمة المواطن. وفيما يلي الأسئلة التي وجهناها.

١- هل هناك حالات فساد إداري وما في مراكز خدمة المواطن ومن المسؤول عنه...؟
٢- يقال عن تعيين موظفين دون دوام ويقضون رواتبهم. ما مدى دقة ذلك...؟
٣- الأموال التي يتم قبضها لقاء السجل العددي لا يتم ردها للمواطن في حال كان الرد بمرجته للإدارة...؟
٤- هناك وثائق تعطى للسماسرة دون حضور أصحاب العلاقة وبشكل خاص الأشخاص...؟
٥- قيام بعض الموظفين بإنتاج معاملات تجار أثناء الدوام الرسمي مقابل حصولهم على مبالغ مالية كبيرة على حساب الوقت المخصص للمواطنين؟
٦- وجود شللية في المركز والتضييق على

هل من فساد في مراكز خدمات المواطن في دمشق؟

تهرب من الإجابة عن تساؤلات «الوطن»... والرقابة الداخلية تتولى التحقيق

محمود الصالح



على ما ورد.
٢- إن الأسئلة المطروحة تحمل الكثير من الإساءة إلى مراكز خدمة المواطن وتعتقد أنه ليس من المناسب أن تقوم محافظة دمشق حالياً بالإجابة عن مثل هذه التساؤلات ونشرها ضمن صحيفة محلية.
٣- تقوم مديرية الرقابة الداخلية حالياً بدراسة عدد من المواضيع المتعلقة بقيام عدد من العاملين في المراكز ببعض التجاوزات باعتبار أنها صاحبة الاختصاص ومعظم الأسئلة تصب ضمن المواضيع التي تعمل عليها مديرية الرقابة الداخلية حالياً. ويضيف الرد: إن مديرية التنمية الإدارية لا تتدخل في الأمور الإدارية للمراكز ولا بأي من الحالات المذكورة ضمن أسئلة الصحفي. ويقر مدير التنمية الإدارية إعفاء من الإجابة عن التساؤلات لعدم الاختصاص وتوجيه مديرية الصحافة والإعلام للتستيق مع الصحفي بخصوص الإجابة عند انتهاء الرقابة الداخلية من دراسة كامل الملفات.

العاملين الأقياء لتفشيهم من المركز...؟
٧- قيام مديرية المراكز بقبول هدايا من موظفين مختلفة الأنواع ومنها الذهب.
٨- تتمنى التقيق في صحة هذه المعلومات من خلال حوار مباشر مع مديرية المراكز لتنتج الحقيقة.
٩- هل هناك حالات فساد إداري وما في مراكز خدمة المواطن ومن المسؤول عنه...؟
١٠- يقال عن تعيين موظفين دون دوام ويقضون رواتبهم. ما مدى دقة ذلك...؟
١١- الأموال التي يتم قبضها لقاء السجل العددي لا يتم ردها للمواطن في حال كان الرد بمرجته للإدارة...؟
١٢- هناك وثائق تعطى للسماسرة دون حضور أصحاب العلاقة وبشكل خاص الأشخاص...؟
١٣- قيام بعض الموظفين بإنتاج معاملات تجار أثناء الدوام الرسمي مقابل حصولهم على مبالغ مالية كبيرة على حساب الوقت المخصص للمواطنين؟
١٤- وجود شللية في المركز والتضييق على

عائلات تعمل في نبش القمامة في السويداء!؟

السويداء-عبير صيمومة

العبوات البلاستيكية التي تحتوي على الأبر والسرناكات وغيرها ما يعرضهم إلى الأخطار الناجمة عن تلك النفايات وخاصة مع جهلهم لمخاطرها فضلاً عن لجوء البعض إلى حرق المخلفات الباقية من النفايات الطبية من دون ارتبايم بمخاطر حرقها ومخاطر الغازات الناجمة عنها. ولعل ما استوقفنا هناك وجعلنا نضع عشرات الأسئلة هو تحول الطريق الرئيسي الذي يخترق المكب إلى طريق لتجريب المجازوت بعد أن شاهدنا وبأم أعيننا السيارات الناقلة للمادة تجتاز المكب في وضع النهار فضلاً عن عدم التزام سيارات القمامة برمي النفايات ضمن المكب والجوء إلى رمي النفايات على جانبي الطريق الرئيسي للمكب وعرقلة وصول سيارات القمامة إلى داخل المكب الأمر الذي دفع بآلية مجلس المدينة (الترنكس) إلى العمل ساعات طويلة في محاولة لشبه مستحيلة لإبقاء الطريق الرئيسي الصافي.

في كل مرة نتناول فيها قضية مكب السويداء تكون القضية الأساسية للمكب أعمال النباش والحرق التي تقع ضمن المكب وتأثيرها على أهالي القرى والمناطق المجاورة للمكب وخاصة قرية كناكر وبلدة رساس إلا أن زيارة واحدة إلى أرض المكب والبالغة مساحته ٦٥ دونماً أظهرت الكثير من الحقائق المخيبة وهي أن الخبيثات والمشروبات الغازية... الخ حيث أكد الأهالي من سكان مخيم رساس ومخيم عرى وتجمعات البدو الرحل ممن يقطنون قريباً من المكب أنهم يعملون منذ الصباح الباكر في المكب على جمع أكياس النايلون وعبوات البلاستيك وغيرها وعن طريق عملهم هذا يجمعون منه وسطيًا في الشهر مبلغاً لا يقل عن ٢٠ ألف.س. لإعالة أسرهم البالغ عددها وسطيًا بين ٥ إلى ١٠ أفراد فضلاً عن أن العشرات من الرعاة ممن يعيشون هناك مع أفراد قطعهم للرعي ضمن المكب أكدوا أن أسرهم تعتاش من ذلك المكب طوال أشهر فصل الشتاء حيث يقومون بجمع المخلفات البلاستيكية والخبث من تلك النفايات ريفياً ينتهي القطيع من الرعي (وقد تحول لون أغنامهم إلى اللون الأسود بسبب الأوساخ الناجمة عن النفايات وعن أعمال الحرق على حد سواء).

ومن يدخل أرض المكب يستهجن أعداد الكبيرة من الأهالي ضمنه يحملون أكياسهم الكبيرة التي تحتوي على أنواع القمامة المجمعة ضمن المكب تتنقل بالنفايات الطبية التي يلجأ النباشية إلى تمزيق الأكياس الخاصة بها وفتح

العيازات الزراعية ٢ هكتار في اللاذقية و٢٨ هكتاراً في الرقة خير فني: الزراعة السورية بحاجة إلى إصلاح زراعي جديد

الوطن



ومن جانب آخر قال برنلفة إن مقارنة الإحصاءات الزراعية تشير إلى زيادة ملحوظة بنسبة ٢٦ ٪ في إجمالي عدد الحائزين الذي ارتفع من ٤٨٥٩٩١/ ١٩٨١ عام ١٩٩٤ كما حدثت زيادة بنسبة ٦٠,٧ ٪ في إجمالي عدد الحائزين الذي ارتفع من ٦١٣٥٧/ ١٩٨١ عام ١٩٩٤ إلى ٦٦٠٣٧١/ ٢٠١٤. أي إن هناك تفتتاً للحيازات الزراعية (في العالم يتم إنتاج نسبة ٧٤ ٪ من الواجن، ٤٢ ٪ من لحم بقر، و٦٨ ٪ من البيض بوساطة الشركات الكبيرة ومؤسسة الحجم). ويشمل ذلك تدابير لنقل ملكية الأراضي وغير ذلك من الأصول الإنتاجية إلى الشركات والأفراد واتخاذ تدابير لتيسير قيام سوق تعمل بصورة جيدة لبيع الأراضي وتأجيرها وإيجاد بيئة للسياسات تسمح للمزارع بالتكيف مع أوضاع السوق ولا تعزز الهياكل القديمة غير القادرة على المنافسة. ولا بد من إعادة النظر بقانون العلاقات الزراعية بما يخدم في تحقيق الغايات المطروحة علماً أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تضمنت زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الزراعية المطلوبة.

وفي تصورات الحلول الممكنة قال برنلفة إن هناك حاجة لإصلاح زراعي جديد في سورية، واستصدار قوانين تعمل على تجميع الحيازات الزراعية في كل منطقة عقارية على هيئة شركات

قال المهندس عبد الرحمن قرقلة الخبير في الإنتاج الحيواني إن إجراءات الإصلاح الزراعي التي تم تنفيذها في نهاية خمسينيات القرن الماضي والتي هدفت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف السوري، أدت إلى تفتت الحيازات الزراعية إلى درجة أصبح يتعذر معها تحقيق ريعية اقتصادية من استثمار المساحات الزراعية المتضائلة باستمرار، ما تسبب في تراجع كبير بعدد المزارعين، ولجوء معظمهم إلى العمل بالقطاع الحكومي إلى جانب عملهم في الزراعة، وإذا ما بقي الأمر على ما هو عليه من تفتت ملكية الأراضي الزراعية تصبح الحيازات الزراعية غير قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للأسرة الواحدة، وأضاف قرقلة: إن الزراعة السورية تتصف بأنها زراعة تقليدية في معظمها، حيث تشكل المزارع الصغيرة والمتوسطة الوحدات الإنتاجية الرئيسية، وتستخدم أساليب ري تقليدية في معظم حيازاتها، علماً أن عدد المزارع العيلية تشكل النسبة الأكبر منها، وتتمتع كل الحيازات الزراعية في كوناها بحيازات أسرية صغيرة مفتتة وغير متخصصة بالطلق وذات إنتاجية متواضعة مقارنة مع مثيلاتها في الدول المتطورة زراعياً. وربما هذا هو الواقع خسائر ضخمة على مستوى الاقتصاد الوطني.

وأكد أن السبب الرئيسي لتفتت الحيازات الزراعية للأراضي القابلة للزراعة هو تطبيق قوانين الإرث حيث تراوحت الحيازات بين (٢ هكتار باللاذقية و٢٨ هكتاراً بالرقة)، وتحت هذه المساحات الصغيرة من الحيازات يتعذر تطبيق أي من وسائل التكنولوجيا الحديثة بما في ذلك استخدام الآلات والري الحديث، والأصناف النباتية والحيوانية المحسنة، وريعية أفضل للمحاصيل قبل وبعد حصادها. وهي (مسؤولة عن ٩٠ ٪ من الإنتاجية الإنتاجية) ويتعذر إحداث نقلات نوعية في الإنتاجية الزراعية.

معالجة مشكلة بمشكلة.. نقل أكشاك في سلمية

حماة - محمد أحمد خبازي

وقال رامي مرة (وهو من جرحى الجيش): بسبب إصابتي أثناء تادية خدمتي العسكرية، حصلت على موافقة من وزير الدفاع بالوصول على كشك، ومنذ سبع سنوات أشغل كشكاً هنا في السوق الشعبي، وأنا مطالب بالرحيل فوراً إلى موقع جديد صالح لأن يكون سوقاً. وقال علي خليل، صاحب كشك أيضاً: انني معيل لأسرة من ١٠ أشخاص ومصدر دخلنا الوحيد هذا الكشك، وتعمل بقوت يومنا هنا، ولكن فوجئنا بأمر نقل الأكشاك إلى موقع جديد بعيد عن السوق والحركة الاقتصادية، ويقع ضمن حي سكني، والذي سيؤثر كثيراً في دخلنا. وقال عاصم خلسا: وهو مهجر ومستثمر كشك لأسرة شهيد قال لنا: إننا موجود هنا منذ ١٢/ عاماً، وعلينا الآن وفوراً إخلاء المنطقة، ونقل الكشك إلى جانب حديقة بيت زين بالحي الشرقي علماً أن مجلس المدينة أكد لنا سابقاً أن الموقع الحالي هو دائم لإشغال الأكشاك، لكن إشارات الإخلاء التي أعطينا مهلة ٤٨ ساعة أقيمت عكس ذلك، ولقد راجعنا مجلس المدينة والتقينا نائب رئيس المجلس الذي أكد لنا أنه تم استنفاد جميع الوسائل لمنع نقل الأكشاك لكن من دون نتيجة.

يرى أصحاب الأكشاك التي خصصهم بها مجلس مدينة سلمية بالقرب من المالية والمركز الصحي الإشرافي، أن نقلهم بعد كل تلك السنوات الطويلة من استقرارهم في هذه المنطقة إلى منطقة أخرى غير تجارية وغير مأهولة أو بعيدة عن المواطنين، هو كالحكم عليهم بالخسارة، لأن ظروف الحياة صعبة ولا ترحم، وتلك المنطقة لا تشكل بيئة تجارية يمكن أن تعينهم على حياتهم أو تمكنهم من إعالة أسرهم وذويهم.

يؤكد خضر الحواط وهو صاحب كشك في المنطقة: أنا موجود هنا منذ ١٢/ عاماً، وعلينا الآن وفوراً إخلاء المنطقة، ونقل الكشك إلى جانب حديقة بيت زين بالحي الشرقي علماً أن مجلس المدينة أكد لنا سابقاً أن الموقع الحالي هو دائم لإشغال الأكشاك، لكن إشارات الإخلاء التي أعطينا مهلة ٤٨ ساعة أقيمت عكس ذلك، ولقد راجعنا مجلس المدينة والتقينا نائب رئيس المجلس الذي أكد لنا أنه تم استنفاد جميع الوسائل لمنع نقل الأكشاك لكن من دون نتيجة.

منطقتان جمركية وحررة في أم الزيتون

السويداء -عبير صيمومة

أكد مدير المناطق الصناعية والحرفية في السويداء المهندس علاء أبو عمار أن العمل جار حالياً للبدء بتنفيذ منطقة جمركية مساحة ٢٠٠ دونم وأخرى حرة على مساحة ٢٠٠ دونم في المنطقة الصناعية والحرفية في أم الزيتون وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ومن بينها الأمانة العامة للمناطق الحرة. وأوضح أبو عمار أنه تم نهاية العام الماضي تخصيص ٥٢ دونماً لإنشاء مصنع للأحذية البشرية في المنطقة وجرى توقيع محضر اتفاق معها للبدء بأعمال التنفيذ خلال العام الجاري وتخصيص المؤسسة العامة للمطاحن بمساحة ٥٠ دونماً لإقامة محطة ملحنة وصومعة حبوب والعمل

جار على استكمال أعمال الهيكل المعدني إضافة لتخصيص المؤسسة العامة لنقل الكهرباء بمساحة ٧ دونمات لإقامة محطة توليد كهربائية والمؤسسة العامة للتأمين بمساحة ٣,١٥٠ لتتفيذ مكتب للمناشآت الصناعية ريثما يتم البدء بتنفيذ قطاع المباني الحكومية داخل المنطقة وكذلك تخصيص الشركة العامة للبناء والتعمير بمساحة ٦,٥ دونمات لتنفيذ فرع للشركة لإنشاء قوالب البيتون مسبقة الصنع. ولفت أبو عمار إلى أن إجمالي الإنفاق على البنى التحتية في المنطقة منذ بدء العمل فيها بتاريخ ٢٢ /٨ /٢٠١٤ وصل حتى تاريخه إلى نحو ٤٤٠ مليون ليرة حيث شمل الإنفاق أعمال شق وتسوية الطرق الرئيسية للقطاعات الأربعة المفتحة بالمنطقة بنسبة وصلت إلى ٨٥ ٪ وأعمال التسوية في المقاسم وإزالة الكتل الصخرية